مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه تصدر إلكترونيًا؛ وهي وقف لوجه الله تعالى

العدد / 99 / محرم 1442 هـ الموافق آب / أغسطس 2020 م

الشيخ حسين حامد حسان
في ذمة الله

المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي

إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية

المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي

(إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية)

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

لقد انحسر المذهب الاقتصادي[1] الشيوعي إلى غير رجعة بسقوط الاتحاد السوفيتي، وها هي الصين الشيوعية تختم على ذلك بسياسات رئيسها (شي جين بينغ) لتقضي على ما بقي من المذهب الاقتصادي الشيوعي. وقد تقوقع المذهب الاقتصادي الاشتراكي في جحره محاولاً التلون من غير فائدة تُرتجى له، والشيء نفسه يُقال عن مذهب اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يترنح بين تأييد مصالح السوق ولملمة مصالح المجتمع. واستبدل المذهب الاقتصادي الرأسمالي جلدته مراراً وتكراراً، وها هو يستعد لتغيّرٍ متجددٍ غير جديد.

لقد استغرق النظام الشيوعي السوفييتي ٧٠ عامًا ليسدل الستار على نفسه بنفسه، وها هو النظام الشيوعي الصيني يخرج من جلدته بعد ١٠٠ عام. وكذلك استغرقت مدارس المذهب الرأسمالي مدداً مقاربة في تغيير جلدتها من نظام لآخر بعد إحداث ما يلزم من تغيير في المذهب حتى لم يبق من المذهب شيء يذكر. وتلملم آخر مدارسه (مدرسة شيكاغو) أشياءها لتغادر مخذولة بعد ١٢٥ عامًا من نشر الظلم والفوضى، لتطل علينا مدرسة فرانكفورت – على أغلب تقدير – وهي عنها ليست ببعيدة.

تعتبر الدولة أساس عند المدارس الفكرية جميعها، من خلال تناولها للسلطة والصراع الطبقي والأسرة والشخصية الإنسانية، ولا تخرج العلاقات الاقتصادية عن ذلك، وفي كيان الدولة تتمثل مصالح الطبقة الخاصة؛ فمن هم أصحاب المصلحة؟ وكيف تتداخل مصالحهم؟

تتكون اقتصادات العالم الغني[2] من مليار مستهلك وملايين الشركات التي تتخذ قراراتها الخاصة. وتتكون أيضًا من مؤسسات عامة قوية تحاول توجيه الاقتصاد؛ تشمل البنوك المركزية، التي تضع السياسة النقدية، والحكومات التي تقرر مقدار الإنفاق والاقتراض. وعلى مدار الثلاثين عامًا الماضية أو أكثر، عملت هذه المؤسسات وفقًا لقواعد متعارف عليها؛ فالحكومة – التي يمثلها السياسيون – تريد سوق

[1] للمزيد عن المذهب: كلمة رئيس التحرير: مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد ٥٤-٢٠١٦

[2] The Economist, The world economy's strange new rules, How rich-world economies work has changed radically. So must economic policy, Oct 10th 2019, link.

وظائف مزدهر لتفوز بأصوات المستهلكين أي الناخبين؛ فإذا زاد التضخم حدة؛ زادت الحاجة إلى البنوك المركزية المستقلة للتخلص منه وزادت الحاجة معها إلى التكنوقراط، الشكل (١).

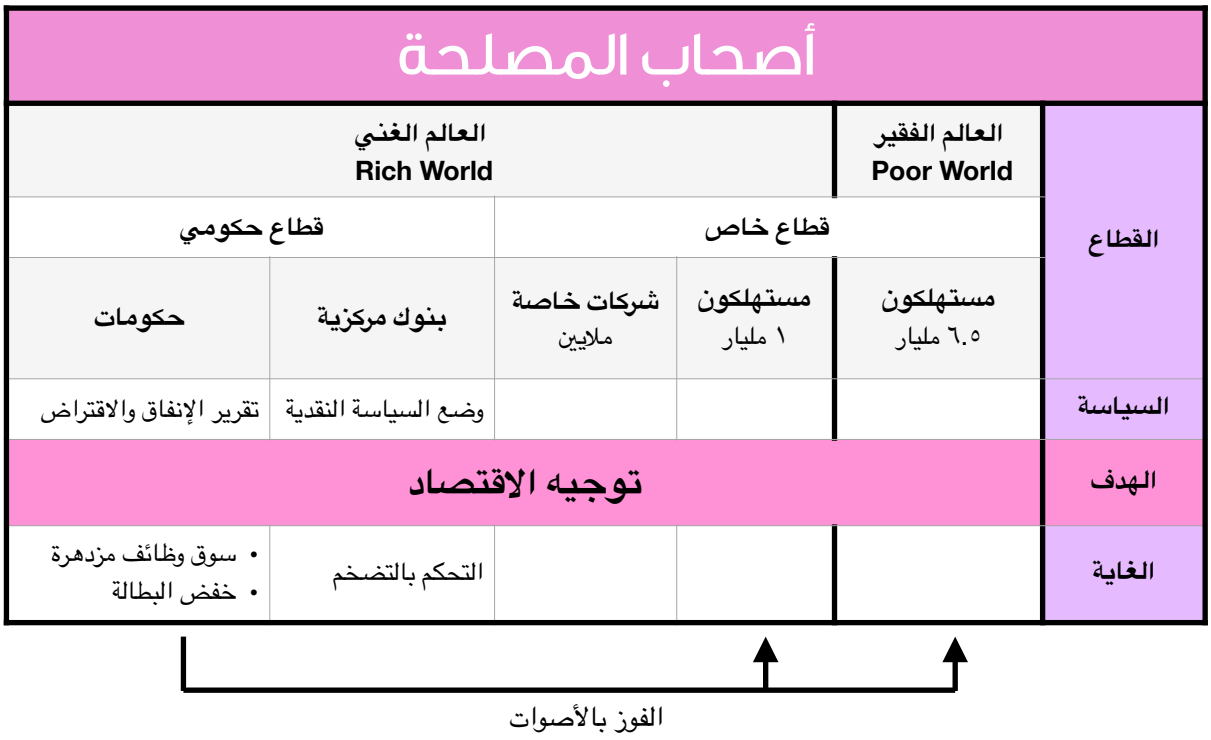

الشكل (١) أصحاب المصلحة؛ مقتبس من مجلة إيكونميست عدد ١٠-١٠-٢٠١٩

تقسيم العمل		
النوع	السياسيون	التكنوقراط
الهدف	• حجم طويل الأجل للدولة • عدد لا يحصى من الأولويات	• ترويض دورة الأعمال

الشكل (٢) تقسيم العمل؛ مقتبس من مجلة إيكونميست عدد ١٠-١٠-٢٠١٩

وقد نظرت مختلف المدارس الاقتصادية لهذه العلاقات من زاوية مادية بغض النظر عن خلفياتها الفكرية والفلسفية؛ فالدولة هي إطار علاقات يجمعه عقد اجتماعي أساسه المصلحة والمنفعة، ويدور الإنسان في هذا الإطار بوصفه مورداً بشرياً يقابله موردٌ ماديٌ، وبهما يقوم الاقتصاد في ذلك الكيان (الدولة) أو خارجه (العولمة)؛ مع أن أصل دور الحكومة أنها وكيلة عن الناس وأن أفرادها يعملون عندهم بأجر لتحقيق مصالحهم.

لذلك من المفيد استعراض بعض المدارس الاقتصادية التي سادت في القرون الأخيرة، دون التوقف عند ما مضى منها، كالشيوعية والبرجوازية والإشتراكية وغيرها.

مدرسة اقتصاد السوق الاجتماعي: نظام اقتصادي رأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، يرفض الرأسمالية المطلقة، كما يرفض الاشتراكية الثورية، جمع بين قبول الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة؛ مع ضوابط حكومية لتحقيق منافسة عادلة، وخفض التضخم، ومعدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير خدمات اجتماعية.

مدرسة شيكاغو الاقتصادية: نشأت[1] هذه المدرسة على أعقاب المدرسة التقليدية الحديثة (نيوكلاسيك) التي توجّتها نظريات (كينز) إثر الأزمة العالمية الأولى ١٩٢٩. ويمكن تمييز ثلاثة أجيال في هذه المدرسة، طوروا الفكر الذي تبنته، وتميز كل جيل فيها بنظرة تخصه، ويعتبر فريدمان أبرز رواد الجيل الثاني، وقد غلب على هذا الجيل الميل الشديد للاقتصاد النقدي، وكانت نظرية الفوضى سبيل تحقيق أفكاره بعد تزاوج رواده مع السلطة القائمة، بينما اتجه الجيل الثالث إلى الاقتصاد السياسي، وجميعها تبنى مفهوم التوقعات العقلانية.

لقد أسقطت الأزمات والأحداث العالمية المتتالية، رموز الرأسمالية عمومًا ورموز هذه المدرسة خصوصًا الواحد تلو الآخر مما غيّر قواعد اللعبة، حتى صارت ثوابت النظام الرأسمالي الحر متاحة للتغيير كلما دعت الحاجة الماسة إلى ذلك! ويبدو أن الحاجة الماسة صارت شيئًا مستمرًا وطبيعيًا، ومما حصل فعلا:

- انهيار بنك الاستثمار (ليمان براذرز) بعد ١٠٠ عام على تأسيسه إثر أزمة ٢٠٠٨، وكان يُنظر إليه كرمز.
- تأميم شركة التأمين الأميركية AIG، إثر أزمة ٢٠٠٨، والتأميم من محظورات الفكر الرأسمالي.
- تسود الفائدة السلبية والمقاربة للصفر البنوك المركزية الأوروبية واليابانية منذ أزمة ٢٠٠٨ ومؤخرًا الفيدرالي الأمريكي. وهذا مدمر لنموذج أعمال البنوك التقليدية، واستمراره نذير انهيارها، لأنها لم يعد بوسعها تكوين رؤوس أموال بسبب تتالي خسائرها، لذلك بدأت تتحول من الوساطة الائتمانية إلى الوساطة التجارية؛ فصارت تتهور في شراء التزامات مدعومة بالتزامات تعتمد الرافعة المالية (أي

[1] للمؤلف، المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا – مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٧-٢٠١٧، رابط.

تشتري ديون تعززها ديون أصلها ديون)؛ وهذا يضخم الائتمان بإعادة شراء بعضه من بعض، ليكون فقاعة قابلة للانفجار.

- تعطل العلاقة بين انخفاض البطالة وارتفاع التضخم، وبالتالي تشوه منحنى فيليبس، وقانون أوكان، وقاعدة تايلور، وقاعدة بولارد؛ فمعدل البطالة في أمريكا عند ٣.٥٪ وهو الأدنى منذ عام ١٩٦٩، والتضخم عند ١.٤٪، وأسعار الفائدة منخفضة، والبنوك المركزية لن تستطيع خفضها إن أصابها ركود.
- تبني الفدرالي الأمريكي النظرية النقدية الحديثة[1]، خاصة بين اليسار الأمريكي والبريطاني، حيث لا تكاليف لتوسيع الإنفاق الحكومي؛ فالتضخم منخفض طالما أن البنك المركزي ضعيف.
- خطر اندماج السياسة النقدية والمالية؛ من خلال تعدي البنوك المركزية على السياسة المالية، برهن أراضي الحكومات لدعم حيازات السندات الضخمة، ومثاله بنك اليابان؛ حيث بلغ الدين العام ما يقرب من ٢٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[2].

إن مدرسة شيكاغو النقدية بتبنيها لسياسات نقدية طائشة ولعقود طويلة؛ سببت أزمات عالمية وإقليمية، وهذا ما سيجبرها عن التنازل عن معتقداتها النقدية، وسيؤدي لإعادة صياغة قواعد السياسة الاقتصادية، خاصة في تقسيم العمل بين البنوك المركزية والحكومات أي بين السياسيين والتكنوقراط. مما يمهد لظهور مدرسة فكرية جديدة على المسرح العالمي.

من سمات العالم الجديد:

– لم يعد التضخم يرتفع بشكل موثوق عندما تكون البطالة منخفضة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الجمهور أصبح يتوقع ارتفاعات متواضعة في الأسعار.

– سلاسل التوريد العالمية جعلت الأسعار لا تعكس ظروف سوق العمل المحلية.

– زيادة المدخرات وإحجام الشركات عن الاستثمار ساهم في خفض أسعار الفائدة.

– تراجع الرغبة العالمية في الادخار بالسندات.

– نفاد طرق تحفيز الاقتصاد من قبل البنوك المركزية، ولابد من التوجه نحو السياسة المالية بخفض الضريبة والإنفاق العام، وليس أمام الحكومات سوى الاقتراض لتمويل استثماراتها طويلة الأجل في البنية التحية لتعزيز النمو، فألمانيا وبريطانيا وأمريكا جميعها لا تستطيع تحسين طرقها وجسورها المتهالكة.

[1] النظرية النقدية الحديثة، ترجمة د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
[2] مرجع سابق، The world economy's strange new rules...

مدرسة فرانكفورت[1] : يرى مؤسسو هذه المدرسة الفكرية أن فهم الباحث للتجربة الاجتماعية يتشكل دائماً من الأفكار الموجودة بالفعل في ذهنه، وما لا يفهمه هو وجوده في سياق تاريخي تُشَكّل فيه الإيديولوجيا (العقائد) الفكر الإنساني، لذلك يرى ضرورة توافق نتائج اختبار النظرية لأفكار بدل أن توافق واقع التجربة الصحيح.

وبناء عليه؛ تؤدى الحقائق – التي تقدمها حواسنا – اجتماعياً من الصفة التاريخية؛ للشيء الملاحَظ، وللعضو المُلاحِظ، وكلاهما ليس طبيعياً لأن النشاط الإنساني يشكلهما، ورغم ذلك، يرى الفرد نفسه كمتلقٍ سلبيٍ لعملية الإدراك.

وهذا ما يفسر قيام هذه المدرسة على تبني نهج يصحح ذاته بذاته، وكلما فشلت الممارسة، وجب مراجعة النظرية التي قامت بتوجيهها. فالنظرية يجب أن تفيد الممارسة، وعلى الممارسة أن تأخذ فرصتها للإستفادة من النظرية.

يلاحظ أن التيارات الفكرية تتبلور وتظهر في العالم إثر الأزمات الكبيرة التي تُحدث خلخلة فيما هو قائم؛ فتحث على تبني نظريات تفسيرية جديدة لإصلاح الحال الذي وصل إليه العالم. ليكون التغيير الفكري بوابة إصلاح النظام الرأسمالي بعدما تتالى فشله. لكن ما يجمعها أن المنهج التجريبي هو الإطار الشامل لكل التغييرات الحاصلة.

الفكر الرأسمالي الجديد عند ماريانا مازوكاتو : فازت أبحاث (مازو كاتو) بجوائز منها جائزة Leontief لعام ٢٠١٨ للنهوض بحدود الفكر الاقتصادي وجائزة Madame de Staël للقيم الثقافية لعام ٢٠١٩، ما جعلها صاحبة الاقتصاد الخبير في تقديم المشورة للحكومات ومراكز الفكر، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما يتعلق باستراتيجيات الابتكار.

برأي مازو كاتو فإن التاريخ ركيزة أساسية لفهم الاقتصاد، وبالتالي فالعديد من المشكلات التي نواجهها اليوم ليست جديدة؛ الأزمات المالية تتكرر، والكساد يتكرر، وإذا لم يُفهم الاقتصاد، فسيصبح من الصعب فهم علل النظام وكيفية تحسينه.

وبمجرد أن يؤخذ الابتكار على محمل الجد، يبدأ الاضطرار بطرح أشياء كثيرة؛ فمثلا من الأشياء التي نتعلمها في الاقتصاد السائد: التوازن والمنافسة الكاملة، والرياضيات التي ندرسها في أقسام الاقتصاد

[1] مدرسة فرانفورت الفكرية، ويكيبيديا: رابط

أساسها من الفيزياء النيوتونية؛ التي تسمح بمنحنيات لطيفة وناعمة عندما يكون هناك حد أقصى (إذا كانت الشركات تزيد الأرباح) وحد أدنى من النقطة (خفض التكاليف)، وبالتالي ففكرة وجود نقاط فريدة من التوازن أمر أساسي في هذا الإطار. لكن إذا كان لديك نظام مدفوع بالابتكار، فهناك اختلال مستمر في التوازن، واحتمال وجود توازن متعدد، وتمييز مستمر بين الشركات التي ليس لها شركة تمثيلية.

تنبع المشكلات التي تواجه الرأسمالية، خاصة المتعلقة بالابتكار، من عدم فهم كيفية تقييم المدخلات في الاقتصاد، مما أدى إلى تشوهات في كيفية قياس المساهمات في خلق القيمة[1].

وإن سقوط الاتحاد السوفيتي اقتصاديًا كان بسبب نظام التسعير الذي سنّه المذهب الاقتصادي الشيوعي لمنتجاته فقد كان يأخذ في حسبانه المواد الأولية والأجور الرخيصة دون أي قيمة مضافة، تقول مازو كاتو: لم يكن للاتحاد السوفياتي نظاما للابتكار، مع أنه كان ينفق أكثر من اليابان في البحث والتطوير، وبمعنى آخر، لم يكن لديه روابط بين العلم والصناعة.

ومقولة أن التاريخ ركيزة أساسية لفهم الاقتصاد صحيحة؛ فالأشياء **تتكرر** وها هي الرأسمالية تسقط في المطب نفسه الذي سقطت فيه الشيوعية إنما على منعطف تقني من لون آخر. تقول مازو كاتو: **إن الاعتقاد بأن السعر يعادل القيمة قد شوه الاقتصاد على حساب المجتمع، لأنه يقلل من قيمة المبدعين الرئيسيين، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الحكومية وريادة الأعمال، والتفاعل بينهما.**

لقد تجاوزت الحضارة الإسلامية هذا التشوه، وجعلته ثابت من ثوابت فقهها الاقتصادي. وأخذ الابتكار[2] حظه في الحضارة الإسلامية منذ حكم الخليفة المأمون وقدم المسلمون ابتكارات ما زال العالم شاهد عليها.

وترى مازو كاتو بأن تعظيم قيمة المساهمين هو نهج ضيق للغاية لفهم القيمة في الاقتصاد الرأسمالي، فالمساهمون هم أكبر المخاطرين لأنهم الوكلاء الوحيدون في الاقتصاد دون معدل عائد مضمون، فالعمال

[1] ترجمة المؤلف، مهمة حرجة، رابط:
Deborah Unger, Mission Critical, Thought Leaders, Strategy Business, April 24, 2019, link
[2] للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – محمد بن موسى بن شاكر مهندس الحيل والميكانيكا – العدد ١٥-٢٠١٣، رابط.

يحصلون على رواتب، والمصارف تحصل على فائدة، والدولة تحصل على ضرائب، فإذا كان هناك شيء متبقٍ في النهاية، فهذا ما يحصل عليه المساهمون. فهم أكبر المخاطرين.

بينما طبق الاقتصاد الإسلامي قاعدة الغنم بالغرم بين (عنصري الإنتاج؛ العمل ورأس المال)، فإن تم تحييد العمل ليعمل بأجر، بقي أصحاب المال خاضعين لهذه القاعدة التي لا خروج عنها، فهذا من ثوابت المذهب الاقتصادي الإسلامي. وهذا ما وصلت إليه مازو كاتو بقولها: (المساهمون فقط ليس لديهم معدل عائد مضمون، وهذا يتجاهل تمامًا أحد المبادئ الأساسية لإنشاء القيمة: التجربة والخطأ، والخطأ والخطأ؛ **فلا أحد لديه معدل عائد مضمون**)[1].

الفكر الرأسمالي الجديد عند إليزابيث وارن: إليزابيث وارن[2] أستاذة القانون في جامعة هارفارد، وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس، والمرشحة الديمقراطية للرئاسة لعام ٢٠٢٠، تعتقد بفساد النظام الرأسمالي السائد وتطمح لإعادة تشكيله. تقول عن نفسها: "أنا رأسمالية للعظم... أنا أحب ما يمكن أن تفعله الأسواق ... إنها تجعلنا أغنياء، إنها التي تخلق الفرص"؛ ثم تردف قائلة: "لكن فقط الأسواق العادلة والأسواق ذات القواعد"، أما القواعد التي تعمل بموجبها الأسواق الأمريكية فغير عادلة.

ترى أن خصائص النظام الرأسمالي الحالي ترتكز على عدم المساواة أكثر من أي بلد غني آخر، ووفرة الوظائف مع نمو ضعيف للأجور، وارتفاع تركز السوق في العقدين الماضيين؛ حيث أن ثلثي الصناعات صارت مملوكة من الشركات الأكبر، مما سمح لها تحقيق أرباح عالية بشكل غير طبيعي ومشاركة أقل مع العمال، ووجود طبقة وسطى محفوفة بالمخاطر، تتغذى عليها الشركات الكبيرة ويخونها السياسيون الذين يتغذون على دولار الشركات في واشنطن العاصمة.

لذلك تسعى وارن إلى؛ **تقسيم الكبار**: كتقسيم البنوك، بين خدمات مصرفية تجارية واستثمارية؛ بإحياء قانون (جلاس–ستيجال)، الذي يفصل بين أعمال أخذ الودائع لدى البنوك وأنشطتها الاستثمارية الأكثر خطورة. وتقسيم عمالقة التقنية وتحويلهم إلى أدوات مساعدة. وحظر التأمين الصحي الخاص في الغالب باستبداله بنظام تديره الدولة. و**مساندة المشاريع البيئية**: كحظر تكسير الصخر الزيتي، والتخلص التدريجي من الطاقة النووية. أما الإجراءات التي تعتقد بضرورة تنفيذها على مستوى الاقتصاد فهي:

[1] مرجع سابق.

[2] The Economist, Elizabeth Warren wants to remake American capitalism, Oct 24th 2019, link

- زيادة دخل العائلات العاملة قبل حسم الضرائب.
- الحد من المكاسب الاقتصادية التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة.
- تصحيح الضرر الذي حدث بسبب فرض الضرائب.
- فرض ضرائب جديدة على الشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء، ومن ذلك:

– رسوم ضمان اجتماعي بنسبة ١٥٪ على من يكسبون أكثر من ٢٥٠٠٠٠ دولار.
– ضريبة ثروة سنوية بنسبة ٢٪ على أولئك الذين لديهم أصول تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون دولار.
– ضريبة بنسبة ٣٪ لمن تزيد قيمتها عن مليار دولار.
– ضريبة بنسبة ٧٪ إضافية على أرباح الشركات.
– رفع ضرائب الميراث، وليس ضريبة الثروة.

- "قانون وقف وول ستريت للنهب" الذي قدمته في مجلس الشيوخ؛ الذي يغير طريقة فرض ضريبة على دخل موظفي شركات الأسهم الخاصة. حيث يدفعون حاليًا أرباح رأس المال وضريبة الاستثمار بنسبة ٢٣.٨٪ على أرباحهم، وبموجب خطتها سيدفعون ضريبة دخل تصل إلى ٣٧٪.
- تخصيص ٤٠٪ من مقاعد مجالس الإدارة لممثلي العمال. ويحد من هذا المطلب كون موظفي الشركات العالميين أكبر عدداً من الموظفين الأمريكيين فيها؛ ليكون التمثيل مشوهًا.
- رفع الحد الأدنى للأجور الفيدرالية إلى ١٥ دولاراً على مدى خمس سنوات كطريقة معقولة لمساعدة العمال الأكثر فقراً وكمعالجة للتضخم.
- إنشاء مكتب حماية المستهلك المالي، وأعطت مديرها الاستقلالية إضافة لمنحها سلطة غير عادية.

الفكر الرأسمالي الجديد عند بيرني ساندرز: هو عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت يطلق على نفسه: "رأسمالي اشتراكي" أو "اشتراكي ديمقراطي"؛ يتحدث عن الصراع الطبقي، ويريد أن يمتلك العمال ٢٠٪ من الشركات الكبرى. طرح برنامج الرعاية الطبية للجميع كخطة وطنية، شأنه شأن السيدة وارن.

وبذلك يميل (وارن) و (بيرني ساندرز)، إلى تطبيق الضرائب على الثروة لزيادة الإيرادات العامة، في الوقت الذي يشكك التكنوقراطيون بأن ذلك لن يؤدي إلى المساواة؛ ولابد من معالجة الظلم الاقتصادي[1]. وهذا مثال لتعارض السياسيين والتكنوقراط.

[1] The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, Link

النموذج الاقتصادي الصيني (رأسمالية الدولة) : بالانتقال إلى نقيض الرأسمالية نجد أن تغييرات جمّة أصابت الفكر الشيوعي وغيرت قواعده مع المحافظة على ملكية الدولة الصينية وتدخل الحزب الشيوعي في الأسواق. وصار اقتصادها الجديد الهجين يعرف بـ Xinomics[1]؛ بعد تولي رئيسها (شي Xi) منصبه قبل خمس سنوات. حيث الخصخصة الجزئية للشركات المدعومة من الدولة وتحرير القطاعات التي تواجه المستهلك، مع تشديد شامل لسيطرة الحزب الشيوعي على صنع القرار الاقتصادي؛ لإظهار التصميم على تعزيز مكانة الدولة في معظم مجالات الاقتصاد.

لذلك ستلعب قوى السوق دوراً كبيراً في تخصيص الموارد ، برعاية الحزب الشيوعي، وهذا نوع من رعاية قوى السوق؛بهدف زيادة دور قوى السوق انتقائياً لإجبار الشركات على أن تصبح أكثر كفاءة، دون أن يكون هناك سوق حرة للسيطرة على الشركات والأصول. وبذلك يركز النظام الاقتصادي الصيني الجديد على إصلاحات جانب العرض شأنه شأن النظام الرأسمالي بجميع مدارسه.

هدفت سياسات (شي) الاقتصادية الجديدة إلى جعل الأسواق والابتكار يعملان بشكل أفضل ضمن أطر محددة[2]؛ وهذا بمثابة تحدٍ للمشككين في تجربة الصين؛ لأن رأسمالية الدولة لديها تكيّفت وتغيّر شكلها عما كان قبل عشرين عاماً.

– كان التركيز على التجارة، أما الآن فالصادرات تمثل ١٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

– في مطلع القرن ٢١، أعطيت شركات التقنية كـ Alibaba وTencent حيزاً للنمو لتصبح عملاقة.

يعتمد الاقتصاد الصيني الجديد Xinomics على ثلاثة عناصر[3]:

- إحكام الرقابة على الدورة الاقتصادية، وآلة الدين.
- دولة إدارية أكثر كفاءة، تطبق قواعدها بشكل موحد عبر الاقتصاد.
- طمس الحدود بين الدولة والشركات الخاصة.

---

[1] Angus Grigg and Lisa Murray, Prepare for era of 'Xinomics' in China as Communist Party relegates markets, Oct 15, 2017, FINANCIAL REVIEW, link.

[2] The Economist, Xi Jinping is reinventing state capitalism. Don't underestimate it, Aug 13th 2020, link

[3] للمزيد، مرجع سابق: Xi Jinping is reinventing state capitalism.

يستشف من التغيرات السابقة أن "جميع المفاهيم التي كانت سائدة عفى عنها الزمن وتعرّت خاصة بعد أزمة كورونا، وبات على الفرد تحمّل مسؤولية نفسه بنفسه وإدارة شؤونه بالطريقة التي يراها مناسبة؛ كالعمل والادّخار للمستقبل، أي على الفرد أن يعمل دون أن يعتمد على وعود الحكومات والمؤسسات"[1].

وبذلك ترتسم حدود جديدة بين الدولة ومصالح المجتمع، ولربما تبلورت العلاقة بينهما بأشكال غير مألوفة. وما يمكن استنتاجه مما سبق؛ هو الآتي:

١- التغيير قادم: أجرت جامعة كوينيبياك استطلاعا قبل[2] أشهر من الانتخابات التمهيدية الأولى وقبل عام من الانتخابات، قال ٤٠٪ من المشاركين فيه أن السيدة وارن لديها أفضل الأفكار السياسية، مقارنة بنسبة ١٦٪ للسيد بايدن و ١٢٪ للسيد ساندرز. وهذا يشير إلى أن التغير في المجتمع الأمريكي على قدم وساق ومثاله هذا الاستطلاع على مستوى الحزب الديموقراطي مثلاً.

٢- تغيّر مفهوم الدولة ودور حكوماتها، حيث انفصلت مصالح الحكومات بموظفيها عن مصالح الناس التي تمثلها، فتحولت إلى علاقة استثمارية من خلال عقد اجتماعي أساسه المصلحة والمنفعة، والإنسان فيه مورد من الموارد الإنتاجية. أما الأصل في هذه العلاقة؛ فهو أن دور الدولة وحكوماتها هم وكلاء عن الناس وموظفين عندهم بأجر لتحقيق مصالحهم. وهذا التغيّر مؤذن بشيوع فساد عريض لا ينتهي إلا بتغييرات اتجاهها من الأسفل إلى الأعلى وهذا تغيير عادة ما يكون ثوريا تصاحبه في الأغلب قلة الحكمة وعدم التأني لأنه سيكون بفعل الجماهير الغاضبة الساعية إلى تغيير ربما لا تدري أبعاده ولا تعرف عقباه[3].

٣- الزكاة حالة صحية والضريبة غير ذلك: يساعد تطبيق الزكاة في خفض التفاوت في الدخول، لأنها تفرض على الجزء العلوي من ثروة الأغنياء – المالكين للحد الأدنى من الثروة وهو نصاب الزكاة –، وهي تُمنح كدخول لمن هم مصنفون كمستحقين للزكاة.

---

[1] كفاية أولير، بعد كورونا: الرأسمالية تعاني والاشتراكية مستحيلة والبديل قيد البحث، تصريح د. جهاد نادر، رئيس جامعة البلمند في دبي، اندبندت عربية، رابط.

[2] The Economist, Elizabeth Warren's many plans would reshape American capitalism, For better and for worse, Oct 24th 2019, link

[3] للمزيد، مقالنا الإفتتاحي للعدد ٥٧ لعام ٢٠١٧، رابط.

بينما يرسخ تطبيق الضريبة التفاوت في الدخل، لأنها تفرض على الجزء العلوي من الدخول. وبما أن طبقتي الفقراء ومتوسطي الحال لا تفي دخولهم حاجاتهم الضرورية. لذلك توجهت حلول إعادة تشكيل الرأسمالية إلى حلول إعادة توزيع الدخول بفرض ضرائب على الأثرياء. فالمرشح ساندرز والمرشحة وارن ارتأيا فرض الضرائب على الأغنياء، وهذا مفهوم طبقته الزكاة قبل ١٤ قرنًا.

٤- تحريم الربا حالة صحية وغير ذلك فاشل بالتجربة: حث رئيس الوزراء الياباني، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البنوك على شطب القروض المعدومة. ويفسر جهود التنظيف استمرار بنك اليابان في إبقاء أسعار الفائدة دون الصفر ... وبالكاد وصلت طوكيو إلى ٢٪ من التضخم[1]. كما شطبت البنوك الكبرى في العالم أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ صيف ٢٠٠٧[2].

وهذا معنى قول الله تعالى: فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ... (البقرة: ٢٧٩)، والذي يكون بإلغاء الربا، وبذلك تهدأ الأسواق ويتوقف تخبطها لانحسار التضخم، لقول الله تعالى: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ... (البقرة: ٢٧٥)، وتطبيق الآية يكون بشطب الديون المتراكمة الناجمة عن الربا، وقد وصل الاقتصاد الياباني (الثالث عالميًا) بشطبه لديون الربا إلى تضخم بنسبة ٢٪، ولو أنهم طبقوا الزكاة ذات النسبة ٢.٥٪ لكان الاستقرار والتوازن.

٥- إن قاعدة الغرم بالغنم قاعدة عريضة وشاملة، - وأصلها حديث شريف -، وقد توصلت مازو كاتو بأن تحمل المساهمين للمخاطر دون غيرهم نهج ضيق للغاية لفهم القيمة في الاقتصاد الرأسمالي، فالمساهمون هم أكبر المخاطرين لأنهم الوكلاء الوحيدون في الاقتصاد دون معدل عائد مضمون.

٦- مفاهيم السعر والقيمة والثمن[3]: أرسى فقهاء الاقتصاد المسلمين منذ مئات السنين الفروق بين السعر والقيمة والثمن، ولم ينتظروا سوء فهم المذهب الشيوعي والرأسمالي وغيرهما لهذه الفروق، وقد ذكرنا ما ذكره اقتصاديو تلك المذاهب في عدم استيعاب مذاهبهم للفارق، فسقط من سقط، وترنح من ترنح.

---

[1] WILLIAM PESEK, China's bad loan solution looks like Japan's non-solution, AUGUST 14, 2018, ASIA TIMES, link.

[2] مرجع سابق، ضوابط الاقتصاد الإسلامي..، ص ٩٣.

[3] للمزيد، للمؤلف، كتاب فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، الفصل الرابع، كاي للنشر، ٢٠١٩، رابط.

٧- عمر المذهب واستمراره دليل نجاحه: استغرقت المذاهب الاقتصادية التقليدية ما يقارب قرنًا من الزمن ليأفل نجمها، بينما بلغ عمر المذهب الاقتصادي الإسلامي أكثر من ١٤ قرنًا وما زال موجوداً وقابلاً للتطبيق والحياة.

٨- أفول مدرسة شيكاغو: بدأ نجم مدرسة شيكاغو النقدية بالأفول بموت فريدمان أكبر رموزها، وبموت أفكارها الرأسمالية تجريبيًا، وقد أثبت الواقع ذلك، فهي صاحبة نظرية الفوضى الخلاقة التي عبر عنها رامسفيلد ورايس علنًا في تسويقهم للشرق الأوسط الجديد. كما أن بزوغ مدرسة فرانكفورت مؤشر آخر لزوال مدرسة شيكاغو، والفارق بين المدرستين أن الأولى انصهرت مع الحكم، والثانية بقيت مُنظرة له، ويبقى الحال من بعضه. وعنوان هذا التدافع: **يجب إعادة تشكيل المؤسسات التي توجه الاقتصاد**.

٩- رأسمالية الدولة في النموذج الشيوعي المعدل هو تكريس للمفاهيم الرأسمالية، مع فارق التشدد، فالرأسمالية الأمريكية جنحت للقطاع الخاص بالكامل، وشيوعية الدولة الصينية جنحت للقطاع العام بالكامل، وبسبب ترنح نتائج النموذجين، عاد كل منهما ليعيد تشكيل مؤسساته الموجهة للاقتصاد بالاقتراب خطوة نحو الوسط، باحثين عن الكفاءة مع إبقاء عين على الدولة وشركاتها الخاصة (شعبوية) وعين على توسع مفهوم الدولة وشركاتها العابرة للجنسية (عولمة).

إن تغير العقيدة المذهبية للنظم المادية من خلال تحول مدرسة فرانكفورت من المنهج التجريبي إلى المدخل الحسي من المنهج، أشبه بقرع العصا بالعصا مع الضرب على الطبل أحيانًا؛ فالمنهج التجريبي الذي اقتصرت عليه المدارس المادية بجميع صنوفها اليسارية واليمينية والوسط ليس حلاً في القضايا المجتمعية؛ بما فيها المدخل الحسي، والمدخل الاستقرائي التاريخي، وغيرهما؛ بل لابد من منهج يمزج بين مدخل معياري ثابت ومنهج متغير تجريبي، فلا يصح ترك العنان للمنهج التجريبي فقط والمنبثق من أشخاص ومن تجارب يشوبها درجات مختلفة من الاحتمالات.

لذلك صلح المنهج الإسلامي لأكثر من ١٤ قرنًا في التزامه بالمعايير الشرعية العريضة لأنها منعت الانزلاق والجنوح كما منعت التشدد، فالربا والضرائب والاحتكار والغش والغرر والقمار والسرقة والسوم على السوم والبيع على البيع وتلقي الركبان والنجش كلها محظورة باختلاف الزمان والمكان والأشخاص. وأبقت الشريعة باب الابتكار في التجارب قائمًا؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: أنتم أعلم بأمور دنياكم،

ويشهد التاريخ على نماذج علمية وابتكارية قدمها العرب والمسلمون عندما كانوا تحت لواء جامع، وما زالوا يقدمون ذلك – فرادى – وهم منتشرون في أصقاع الدنيا.

لقد ترك القرآن باب العلم والإبداع مفتوحًا لا يمكن لأحد أن يُغلقه، لقول الله تعالى: عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (العلق: ٥) فالباب لا يغلقه إلا جاهل، وقوله تعالى: يَا مَعْشَرَ الجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لاَ تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ (الرحمن: ٣٣) فباب العلم مفتوح على مصراعيه وما يحتاجه الإنسان هو سلطان العلم والابتكار كأداة للنفاذ إلى كل شيء في هذا الكون.

ودعونا نختم بدعوة إلى أصحاب المذاهب الاقتصادية المادية: **إن أردتم الخروج من جحر الضب؛ فتعالوا إلى كلمة سواء.**

حماة (حماها الله) ٢٨ ذي القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠ م